المتغير البيئي والنزاعات الدولية

د/ طروب بحري -أ/ رفيق بوبشيش
كلية الحقوق والسياسية
جامعة باتنة1

ملخص:

من أهم النقاشات التي ظهرت على ساحة الدراسات الأكادمية في العلاقات الدولية موضوع البيئة، فمنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح للمتغير البيئي أهمية كبيرة من حيث علاقته بمختلف القضايا الدولية، ومدى تشكيله تهديدا للأمن العالمي، سواء على مستوى الدولة أو المجتمع أو الفرد، لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة هذه المسائل من خلال الوقوف عند تحليل هذه التهديدات البيئية، والوقوف عند أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت موضوع المسائل البيئية وعلاقتها بالنزاع الدولي.

Abstract:

Environmental security has taken place in the academic studies since the end of the Cold War ,with a special focus on its relationship with global security. This study deals with different issues coming through the most important theoretical trends on the subject of environment and its relationship to international conflict.

مقدمة

الملاحظ أنه ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، نالت المسائل البيئية اهتماما بالغا في الأجندة الدولية، سواء من طرف القادة السياسيين أو المسؤولين الحكوميين أو العلماء والصناعيين، وحتى اهتمام المواطنين العاديين، لاسيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بـ" ريوديجانيرو" سنة 1992 والذي أدى إلى تحركات دولية وإقليمية ومحلية لتطبيق الـ"أجندة 21".[1]

أما على الساحة الأكاديمية فانه حتى قبل نقطة التحول التي أحدثها توني بوزان (1983)، فان كل من ''جوهن قالتونق''''وريتشارد فالك'' أكدا على أن "البيئة"

ينبغي أن تكون عنصر أساسيا في النقاش الأمني لكي يتم التفكير بطريقة فعالة في الأمن. خاصة مع التحديات التي تفرضها على مستويات داخل الدولة أو مابين الدول، فمرحلة الحرب الباردة أفضت إلى ظهور نزاعات كانت المسائل البيئية سببا في اندلاعها، سواء تعلق بمواردها أو أثار التغيرات المناخية الناتجة عنها، على هذا الأساس فان هذه الورقة البحثية تهدف إلى اختبار ما إذا كانت تهديدات المسائل البيئية، تعتبر كأسباب رئيسية للنزاعات، طارحة التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى تشكل المسائل البيئية متغيرا فاعلا في إثارة النزاعات الدولية؟

تقتضي طبيعة تركيبة المسائل البيئية والأمنية المتداخلة التركيز على عدة افتراضات، تتلخص في أن التنافس على الموارد البيئية خاصة في حال الندرة، من شأنه إثارة النزاعات الدولية. كما تشكل التغيرات المناخية تهديدا خطيرا أو عاملا مؤججا للنزاع، كما أن الإهتمام المتنامي للمجتمع الدولي بالمسائل البيئية ما هو إلا دليل على خطورة التهديدات المرتبطة بها.

أولا: البيئة والنزاعات الدولية من منظور الطروحات النظرية

النزاعات على البيئة قديمة قدم الإنسانية: ففي الفترة مابين 1648– 1989 عرف العالم حروبا كان أغلبها بسبب الموارد البيئية بشكل مباشر أو غير مباشر، أما مابين 1946-2004 فقد كان هنالك 60 بالمئة من النزاعات البيئية حول الموارد البيئية المشتركة، بالمقابل 40 بالمئة نزاعات داخل الدول [(2)].

أما تاريخ ظهور الدراسات والبحوث التي تناولت الروابط بين البيئة والنزاعات، فهي تعود إلى عام 1990، حيث أدى زوال الحرب الباردة إلى ظهور دعوات إلى توسيع مفاهيم الأمن ليشمل معظم القضايا الأمنية، وتعد المسائل البيئية من بينها، وتتلخص في مجموعة من الأساليب والدراسات البحثية، من بينها الدراسات النيومالتوسية التي اعتمدت في تحليلاتها على دراسات الحالات بشكل كبير، مع التركيز على الروابط بين الموارد البيئة المتجددة والنمو السكاني والصراعات العنيفة.

تنطلق من افتراض أن الصراعات على الموارد الشحيحة تصبح أكثر عنفا مع تزايد عدد السكان في العالم، كما تدعمت هذه الدراسة بأبحاث أخرى تمثلت في مجموعة ''طورنيطو'' بقيادة ''توماس هومر -ديكسون'' [3]، والمجموعة السويسرية ENCOP بقيادة ''بيشلر'' و''كورت سبيلمن''. وهذه الدراسات [4] بصفة عامة، أكدت على أن التدهور البيئي وندرة الموارد البيئية النسبية للدول الوطنية يساهم في تأجيج النزاعات، خاصة في البلدان الفقيرة مع اقتصادياتها المتدنية، وأظهرت الدراسات أن البيئة تتفاعل مع العوامل الأخرى السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يؤدي إلى تفاقم وتعقيد النزاعات من جهة أخرى، لذلك سنحاول أن نتطرق إلى أهم التأثيرات البيئية على النزاعات الدولية.

1 -ندرة الموارد البيئية والنزاعات:

بلغ عدد سكان العالم بداية من اكتوبر 2001 سبعة مليار نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ثمانية مليار نسمة بحلول 2025، إلى جانب ارتفاع معدلات الاستهلاك العالمي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الموارد البيئية، في المقابل هذه الأخيرة تشهد تناقصا على مستوى الكرة الأرضية، وأكد تقرير الألفية الجديدة في هذا الشأن أن نحو 60٪ من النظم الإيكولوجية تتعرض للتدهور، وأن الموارد البيئية تشهد استغلالا كبيرا [5]، فقد ارتفعت نسبة استغلالها إلى حوالي 50 مليار طن في عام 2000، مع التحول الرئيسي من استغلال الطاقة المتجددة إلى الطاقة غير المتجددة.

من الواضح أن هذا التطور مرتبط بكثافة السكان ووضع الدولة، فبالنسبة للبلدان الصناعية بلغ معدل استخدام الموارد البيئية 13 طن / للفرد. وأمام هذا الاستخدام والاستهلاك المتزايد للموارد البيئية [6]، فان البلدان التي يواجهها النقص في الموارد الحيوية المتجددة مثل المياه العذبة والأراضي الزراعية والمراعي والغابات والحيوانات، يمكن أن تتفاعل مع العوامل السياسية أو الاقتصادية، ناهيك عن تفاعلها مع التغيرات المناخية والذي يؤثر بدوره على تغيير وتوافر العديد من الموارد البيئية، فتكون نتيجتها نزاعات واشتباكات للحصول عليها.

تعد البلدان النامية والفقيرة الأكثر عرضة لخطر هذه التحديات خاصة إذا تعلق لأمر بمستوى معيشة سكانها، فتقرير منظمة الاشعار الدولية على سبيل المثال، يؤكد أن 46 دولة معرضة للنزاع نتيجة لتغيرات المناخ المتفاعلة مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل السياسية، ويضيف التقرير أن ما يقارب نصف سكان العالم يعتمدون مباشرة على الموارد الطبيعية المتجددة، إذ أن نحو 2.5 مليار شخص يعيشون من الزراعة، في حين أن 1.6 مليار من السكان يعتمدون في عيشهم على موارد الغابات.

إضافة إلى ذلك، يعتمد 150 مليون شخص على الحياة البرية، وتنحصر في عمليات الصيد الذي يعتبر كمصدر رزق [7]، وهناك عدد من العلماء والعاملين في مجال التنمية يؤكدون أن تزايد ندرة الموارد المتجددة، قد يكون له عواقب اجتماعية عميقة، هذه الندرة لها ثلاثة أسباب رئيسية:

-**الندرة الناجمة عن الطلب**: تكون بسبب النمو السكاني وتزايد عملية استهلاك الأفراد.

-**الندرة الهيكلية**: وتكون بسبب التوزيع الغير العادل للموارد البيئية بين الفئات الإجتماعية.

-**الندرة بسبب العرض**: ويكون ذلك عندما تكون نسبة التناقص في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة الزيادة والتجدد في نفس الموارد [8].

هذه الأنواع المختلفة من الندرة قد تجتمع، وتسبب نزاعات مثل نزاعات الندرة البسيطة، وهذا النوع من النزاعات غالبا مايكون داخل الدولة، فمثلا زيادة الطلب على المياه لأغراض الزراعة في جميع أنحاء العالم، من شأنه أن يتراوح بين 70 إلى 90 في المئة بحلول عام 2050، مما يخلق مشاكل حادة بين البلدان التي تتقاسم موارد المياه [9]، وهذا ماذهب إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» في مارس 2009 بعنوان «من النزاع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعية والبيئية»، فقد أشار إلى أن 18 نزاعًا عنيفًا على الأقل منذ 1990 أذكاها استغلال موارد البيئية [10].كما أشار التقرير إلى أن الطريقة التي تدار بها الموارد البيئية لها تأثير حاسم في بناء السلام والاستقرار بعد

النزاع، كما أكد هومر -ديكسون من خلال أبحاثه "أن ندرة الموارد المتجددة ... يمكن أن تساهم في العنف المدني، بما في ذلك حركات التمرد والاشتباكات العرقية "، وتوقع أن ينتشر في المستقبل هذا النوع من العنف، وربما يزيد مع ندرة الأراضي الزراعية والمياه العذبة، والغابات التي تتفاقم في أجزاء كثيرة من العالم النامي "، ليضيف أن دور الندرة ستكون في كثير من الأحيان "غامضة وغير مباشرة "، كما أنه توقع أن استمرار النمو السكاني، وارتفاع الطلب على الموارد والتفاوت يؤثر على المناطق الحساسة بيئييا، كما هو الحال في منطقة البحر الأبيض المتوسط [11].

الشكل 01: يبين الصراع على الموارد البيئية في اطار الندرة11:

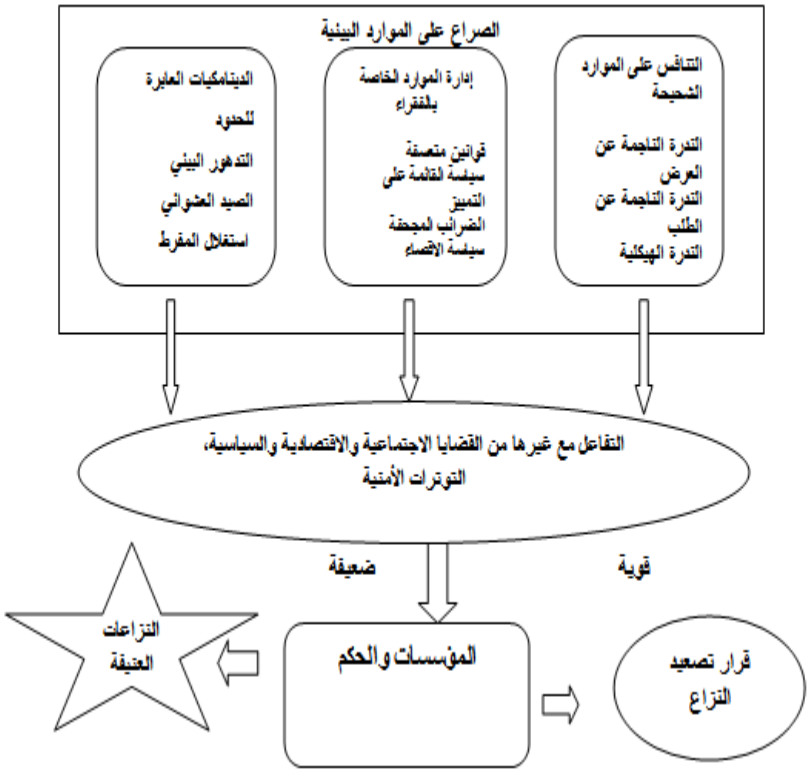

2 -التغيرات المناخية والنزاعات:

يؤدّي العامل المناخي دورًا رئيسًا في انعدام التوازن البشري، فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن، وتولّد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى'' باللاجئين البيئيين''، فقد أشار تقريرIPCC الثالث التابع للأمم المتحدة والمتعلق بالتغيرات المناخية، إلى أن أحداث الطقس (موجات الحر والعواصف، الأعاصير) من المرجح جدا أن تزيد خلال السنوات القادمة، وبذلك يصبح التغير المناخي سببا مباشرا لزيادة المخاطر (مثل الفيضانات والجفاف) [(12)].

كما أكد كيث سميث ذلك، من خلال وضعه هذه المخاطر في ثلاثة أقسام، القسم الأول متعلق بالبشر(الوفاة أو الإصابة، والأمراض)؛ والثاني متعلق بالأشياء المادية (أضرار في الممتلكات أو الخسارة الاقتصادية)؛ والثالث متعلق بالبيئة (فقدان الحياة النباتية والحيوانات، والتلوث)، وقد ميز سميث بين خمسة مخاطر بيئية ذات الخطورة المحتملة: الاولى الغلاف الجوي (المطر والبرد والعواصف والاعاصير)؛ الثانية الهيدرولوجية (الفيضانات والجفاف)؛ الثالثة الجيولوجية (الانهيارات الأرضية والزلازل وثوران البراكين)؛ الرابعة البيولوجية (الوباء، حرائق الغابات)؛ والخامسة التكنولوجية (حوادث تحطم الطائرات؛ انهيار المباني والحروب الجرثومية والنووية).

لذا يشكّل التغيّر المناخي مصدرًا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية، ومن المتوقّع أيضًا أن تؤدّي هذه التغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدامات داخلية بين مختلف مكوّنات المجتمع الواحد، وخصوصًا بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، فالهجرة الناتجة من العوامل البيئية تؤدي مباشرةً إلى توترات إجتماعية وإلى عنف في الأقاليم المستقبلة، وفي هذا الاطار أشار كروز وويلمس إلى ''أن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي، أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية إذ بإمكانها أن تؤدي إلى عنف مسلح [(13)].

أمـا التغيّـرات المناخيـة البعيـدة المـدى، كالجفـاف، فتـؤدي إلى تراجـع في المعـايير الحياتية، ما يجعل كلفة البقاء في تلك المناطق أعلى بكثير من كلفة الرحيل عنها، وتطرح الأبحاث حول التغيّر المناخي العالمي عدة آليات محتملة قد يُجبر الناس من خلالها على النزوح من مناطق سكناهم، فارتفاع مستوى مياه سطح البحر الناجم عن تقلّص حجم الطبقات الجليدية وذوبانها وتهديد المناطق الساحلية بالفيضانات، تجعل تلك المناطق عرضة لإخلائها من السكان [14].

شكل 02: يبين علاقة التغيرات المناخية بالنزاعات[18]:

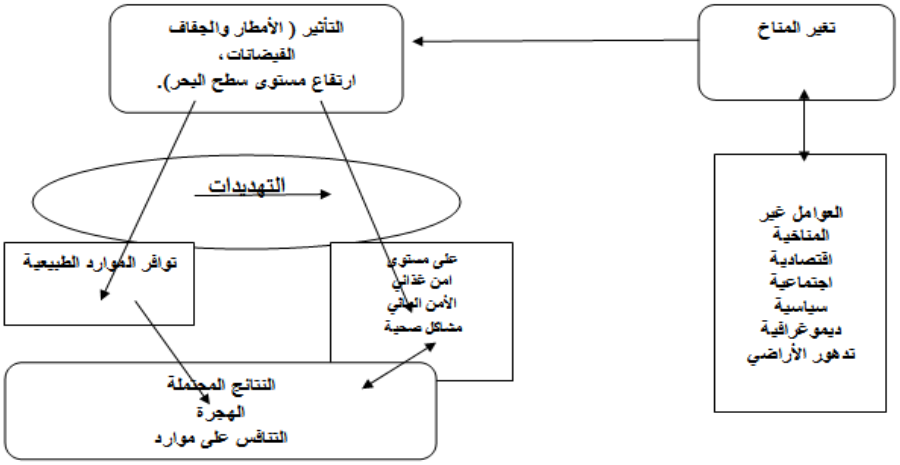

3 -الهجرة البيئية والنزاعات:

تتضمن العديد من الدراسات الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية والدولية قد تؤدي إلى التوترات في المناطق المستقبلة، فالنزاعات تندلع انطلاقًا من تدفقات الهجرة الكبيرة والعشوائية على سبيل المثال، تورطت قبائل التوتسي في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغالبًا ما استخدمت فكرة النزاع وتهديد الأمن العالمي لتوصيف طيف متنوّع من هذه القضايا، إلا أن العنف السياسي بين المهاجرين والسكان المحليين قد يتخذ أشكالًا متنوعة كالعنف البيئي، منها مثلًا الاعتداء على الملكية، الجرائم وأعمال

الشغب التي نادرًا ما تتحوّل إلى حملات منظّمة ومدعومة من أطراف محليين وخارجيين وبالعكس، ولذلك فالهجرة تثير ردات فعل عنيفة.

كما أن الكثير من الضغوط البيئية الناجمة عن التغيّر المناخي ذات طبيعة تدرّجية، ستقود إلى حركات هجرة مؤكدة '' اللاجئين البيئين''، مما يؤدي إلى ظهور نزاعات مسلحة في الأماكن المضيفة يكون أطرافها اللاجئين [15]، وهذه النزاعات المسلحة قد تتضاعف نتيجة وجود هؤلاء اللاجئين، ولذلك فالمهاجرين من مناطق النزاع لهم دور مباشر في تحديد نتائج النزاع في موطنهم الأصلي، ولا سيما الأوضاع السابقة لتوزيع الموارد، كما أن الكثير من اللاجئين يفرّون من الاضطهاد الذي غالبًا ما يتعرّضون له في موطنهم، وبالتالي يطالب هؤلاء بإزالة النظام الحاكم أو بتنازلات سياسية مهمة.

شكل رقم03 بين العلاقة بين الهجرة والنزاعات:

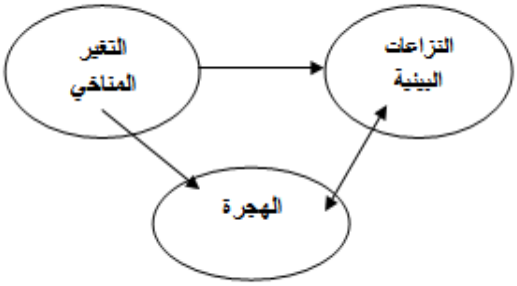

4 -النزاعات وتأثيرها على البيئة:

يتسبب النزاع المسلح في السنوات الأخيرة في أضرار كبيرة على البيئة الطبيعية، فقد سلط برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP الضوء على مجموعة واسعة من هذه الآثار في عدد من مناطق النزاعات، فقد قامت وحدات التقييم للنزاعات سواء كانت مراكز بحوث أو مكاتب الدراسات الميدانية في كل من أفغانستان، البوسنة والهرسك، وكوسوفو، والعراق وليبيريا، ووصلت إلى نتيجة أن التدهور البيئي الناجم عن النزاعات المسلحة في بعض الأحيان متعمد، فغالبا ما تنطوي النزاعات المسلحة التدمير

المتعمد للحقول أو الغابات، بهدف حرمان وصول قوات العدو إلى موارد الماء والغذاء والأعلاف والبناء.

ويعد تدمير الغابات من الوسائل التي تستعمل في الحروب، فقد استخدمت مبيدات الأعشاب في حرب فيتنام، كما أن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة لها تأثيراتها الضارة على البيئة، وهناك من استخدم تدفق الأنهار عبر عدة دول [16]، في محاربة العدو الذي يعد طرفا في النزاع المسلح من خلال تحويل المنبع أو تلويث مياهه قبل أن يصل إليه، فخلال حرب الخليج عام 1991 هددت تركيا بقطع تدفق مياه نهر الدجلة إلى العراق، كما أن الحرب البيئية تنطوي على التلاعب بالبيئة الطبيعية أو بنيتتها لأغراض عسكرية عدائية.

لذلك اعتبرت البيئة كسلاح فعلي ضد الخزانات المائية في المياه العذبة (خلال الحرب الصينية -اليابانية من 1937 -1945، الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية)؛ وضد محطات الطاقة النووية ووالمنشآت الصناعية (مما أدى إلى الإفراج عن العناصر المشعة، والمواد الكيميائية الخطيرة) [17].

ثانيا: نماذج عن النزاعات البيئية.

1 -النزاع على الأراضي المرتفعة في أفغانستان:

شهدت أفغانستان كغيرها من الدول نزاعات بيئية كثيرة، من بينها النزاع على الأراضي الزراعية بولاية باميان بين قبائل "الهزارة" الذي يقدر عدد سكانها 4 ملايين، وقبائل "الكوتشي" البدوية التي يصل عدد سكانها إلى حوالي 2.4 مليون، هذه القبائل الأخيرة تقطن في مناطق غير مناسبة للممارسات الزراعية، في حين تعتمد قبائل الهزارة على المراعي عالية الارتفاع.

أمام هذا التفاوت الواضح في الموارد، جعل قبائل "الكوتشي" تطالب بالحصول على المراعي من المرتفعات خلال أشهر الصيف لرعي أغنامهم، والولوج إلى المراعي العالية ضرورية لبقاء كل من الهزارة وقبائل الكوتشي، لذلك أصبحت هذه الاراضي مصدرا للصراع والنزاعات العنيفة بين المجموعتين، ويمكن إرجاع الصراع إلى عام 1890، عندما

قامت الحكومة بمكافأة الكوتشي لخدمتهم في معارك المناهضة للاستعمار في أفغانستان، إذ أعطيت قبائل الكوتشي السيطرة الكاملة على منطقة الهزارة، بينما أعيد استخدام المناطق المنخفضة إلى الهزارة منذ 1920، وظلت هذه المجموعة مظلومة منذ ذلك الوقت.

منذ حلول عام 2001، بعد سقوط نظام طالبان، استعادت قبائل الهزارة مناطقها الأصلية، وفرضت سيطرتها الكاملة على المنطقة، وتم طرد قبائل الكوتشي من مناطقهم، واشتد النزاع بين المجموعتين تزامنا مع اندلاع أحداث العنف في بعض المناطق في أفغانستان بدءا بعام 2004،، حتى وصل بالفعل إلى مستوى خطير في عام 2008، مما جعل القادة السياسيين يعربون عن قلقهم من أن الحرب الأهلية، قد تبدأ في المناطق التي لم تكن تشارك في القتال ضد متمردي طالبان.

اجتمع زعماء الهزارة في يونيو، ومرة أخرى في يوليو 2008، وأدانوا غارات قبائل الكوتشي، حيث أكدو ملكيتهم للمراعي، وحثو الحكومة والمجتمع الدولي على نزع سلاح الكوتشي، باعتبار أن الكوتشي تسلحها مباشرة طالبان (أو حتى قوات الاستخبارات الباكستانية) التي تنتشر من جانبهم. في المقابل الكوتشي تتهم الهزارة بأن إيران تقوم بتدعيمها، باعتبار أن الهزارة شيعة. نتيجة لذلك هناك قلق متزايد من أن النزاع لديه القدرة على التطور إلى أوسع نطاق، مع كلى الجانبين، وبناء على هذه المخاطر، قامت عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلكFAO، USAID، UNEP، والبنك الدولي والمجلس النرويجي للاجئين، بالعمل جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية، وزعماء القبائل للمساعدة في منع وحل النزاعات على هذه المراعي [18].

2 -التدهور البيئي والنزاع على النحاس في غينيا الجديدة:

حالة تعدين النحاس في بوغانفيل بغينيا الجديدة توضح الدور الذي يلعبه تدهور الموارد من التلوث، وما يمكن أن يقوم به في زعزعة الاستقرار في المجتمع، مما يؤدي إلى النزاع، إذ تعتبر الجزيرة من أغنى المناطق في العالم بالنحاس، وكانت تحت الاستغلال منذ 1960، من قبل الشركة الدولية بوغانفيل، التي تعمل في منجم بانغون، اذ

أصبحت عملية استخراج النحاس من هذا المنجم مصدرا للانتفاضة العنيفة والنزاعات التي وقعت بين 1988 -1997، والتي خلفت أكثر من70 ألف نازح [19].

بدأت الأعمال العدائية بعد الشروع في عمليات الاستخراج، إذ لم تكن الشركة تقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عن التعدين بشكل كاف مع المجتمع المحلي، بالإضافة إلى ذلك كان استعمال الألغام في عملية استخراج النحاس، الأثر الكبير على صحة البيئة وعلى الخصوص تلوث بعض الأنهار. علاوة على ذلك، عدم وجود اتفاقات تقاسم المنافع، ساهم في تعميق الفجوة بين السكان وشركة التعدين، لا سيما فيما يتعلق بملاك الأراضي [20].

بعد عدة عقود من الخلاف بين شركة التعدين، وأنصارها في الحكومة من جهة، والسكان المحليين، والجيش الثوري بوغانفيل(BRA) الذين كانوا يسعون إلى الاستقلال عن غينيا الجديدة من جهة أخرى، وكان العنف من أحد الاستراتيجيات التي تستخدمها للتعبير عن الاستياء من شركات التعدين والمسؤولين الحكوميين الذين سمحوا بهذه الممارسات، وبعد سلسلة من أعمال العنف، تم اغلاق منجم بانغونا، في حين واصل الجيش الثوري جهوده نحو الانفصال، إلى غاية التوقيع على اتفاقيية السلام، التي توصل فيها الأطراف إلى وقف إطلاق النار في عام 1997، وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلام في عام 2001، لم يعد منجم بانغونا يقوم بنشاطه.

ثالثا: آليات إدارة النزاعات البيئية

أمام هذه الاشكاليات المعقدة والمتعددة للبيئية والموارد البيئية من جهة والنزاعات من جهة أخرى، عرف العالم تكثيفا للمجهودات والمبادرات سواء على المستوى المحلي الداخلي (الحكم الرشيد)، أو المستوى الإقليمي (تعزيز الاتفاقيات، وتقاسم الموارد المشتركة)، وأخيرا على المستوى الدولي (مبادرات الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، والمنظمات الغير الحكومية)، لذلك سنحاول في هذا العنصر التركيز على المبادرات الداخلية، وكذا مبادرات الأمم المتحدة في إدارة النزاعات البيئية.

1 -المبارات الداخلية: إدارة النزاعات البيئية من خلال الحكم الرشيد

يعد الحكم هو الوسيلة التي تحدد أهداف وأولويات المجتمعات، ودفع التعاون نحو تحقيقها، لذلك فالقوانين والسياسات البيئة هي الطرق الرئيسية لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية الصحية، والموارد البيئية المتجددة مع مطالب الاستغلال، فالحكم الرشيد جانب من الجوانب الرئيسية التي تقوم على المسائلة وسيادة القانون والشفافية والإنصاف والمشاركة إلى جانب التنمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية.

علاوة على ذلك، فقضايا "الحكم الرشيد" والعمليات السياسية والمؤسسات التي من خلالها تتعاون الأطراف لحل المشاكل البيئية والاقتصادية المشتركة، هي من الاستراتيجيات لمنع نشوب النزاعات، إذ أن القوانين والمؤسسات القوية، يمكن أن تساعد في الحد من التنافس على الموارد المتجددة في ظل الندرة، وحل النزاعات بين المصالح المتنافسة للحصول على الموارد، ونتيجة لذلك، فتحسين الحكم الرشيد للموارد البيئية من شأنه أن يمنع من قيام النزاعات، وهو ينطوي على خمسة تدخلات [21]:

أولا: يجب أن يكون هناك تغييرات في القوانين والمؤسسات الفاعلة، لتوضيح الحقوق على الموارد، والمسؤوليات، وهذا يتضمن بالاعتراف بوضوح بحقوق الفقراء المهمشين الذين يعتمدون بشكل مباشر على الموارد البيئية، بل هو أيضا ذو أهمية حاسمة لمعالجة التداخل بين نظم الحيازة المتعلقة بالموارد بما في ذلك القانونية، والعرفية والدينية، وتوفير الوضوح بشأنها عند تطبيقها، كما يجب أن تشمل بناء القدرات لتنفيذ وإنفاذ الإطار القانوني باعتباره عنصرا رئيسيا من هذه الإصلاحات، فهو يبرز تواجد الدولة في المناطق الريفية، كما يجب أن ترافقه عملية رصد نوعية وكمية قاعدة الموارد البيئية إلى جانب حل تضارب المصالح الموجود على الأرض فيما تعلق باستخدام المناطق الغابية والأراضي الرطبة للزراعة، مع حماية مناطق التعدين والاستخراج. [22]

ثانيا: على المستوى الوطني، ينبغي أن يكون هناك التوزيع العادل للموارد من خلال وضع أولويات في برامج السياسة العامة، والتي ينبغي أن تشمل تقييم مستوى الفقر

والضعف في كسب الرزق، وعدم المساواة في الحصول على الموارد المتجددة، ومدى ارتباطه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أساس هذا التحليل، ينبغي للسياسات والتدابير العامة اعتمادها لتحسين الوصول العادل للموارد التي ترتبط بسبل العيش المستدامة والتخفيض من الفقر.

ثالثا: عنصر هام من أي سند قانوني، والذي ينبغي أن يتضمن معرفة مسبقة للأثر البيئي والاجتماعي في إطار تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى بما في ذلك البنية التحتية والمواقع الصناعية، ومواقع الصناعات الاستخراجية، كما ينبغي لهم على وجه التحديد تقييم توزيع الأعباء البيئية والاجتماعية، فضلا عن الفوائد من مشروع معين على المجتمع المتضرر، والنظر لمخاطر التضارب المحتملة، من خلال المراقبة المستقلة عن طريق أنظمة الامتثال، وإجراء تقييمات الأثر بطريقة شفافة من خلال إشراك أصحاب المصالح الرئسيين [23].

رابعا: عنصر حاسم آخر في الإدارة الحسنة للموارد هو زيادة فرص وشروط المشاركة العامة في صنع القرار وإدارة الموارد، وغالبا ما يستخدم هذا النهج كحل، وتنطوي عملية صنع القرار المشترك على تفاوض الأطراف للحصول على الموارد البيئية، واستخدامها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، انطلاقا من تحديد وضمان تقاسم المهام الإدارية فيما بينهم، وصلاحيات كل طرف في إقليم معين.

خامسا: تعزيز قدرات المجتمع المدني للمشاركة في عمليات الحكم، فالمجتمع المدني المنظم هو شرط حتمي، فهو يمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع، ويعتبر عنصر من عناصر الحكم الرشيد، ويمكن اعتباره مكمل للدولة [24]، وتشمل منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من المؤسسات التي تعمل في العديد من المستويات المختلفة، بما في ذلك العالمية، الاقليمية، الوطنية والمحلية، وتتمثل في النقابات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات، وتستند وظائف المجتمع المدني في التنمية [25] في: التمثيل (المنظمات التي تعبر عن المواطن)؛الدعوة (المنظمات تضغط على قضايا

معينة)؛المدخلات التقنية (المنظمات التي تقدم المعلومات والمشورة)؛بناء القدرات (المنظمات التي تقدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك التمويل)؛تقديم الخدمات (المنظمات التي تنفذ مشاريع التنمية أو توفير الخدمات)؛ والوظائف الاجتماعية (المنظمات التي تعزز الأنشطة الترفيهية الجماعية)،

كما أن المنظمات تلعب دورا حاسما في تشكيل أطر إدارة الموارد البيئية على نطاق واسع وبشكل كبير إذا تعلق بالمشاركة في صنع القرار، ورصد الامتثال للقوانين الوطنية، وتعزيز المساءلة والشفافية، والعدالة، وللوصول إلى آليات وعمليات حل ومنع النزاع من طرف المجتمع المدني لابد من اتخاذ تدابير خاصة وفعالة[26]، وهي تعبر على مدى قدرته على المشاركة في إدارة هذه الموارد وهي تتمثل في خمسة مجالات رئيسية:

1 -المشاركة الفعالة في صنع ووضع القرار في السياسات إدارة الموارد، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذها كتعزيز الوعي.

2 -رصد الامتثال الوطني للقوانين وللشفافية، مع إضفاء الطابع المؤسسي لهذه الوظائف الذات الأهمية والحاسمة في تعزيز المساءلة والمساهمة في مكافحة الفساد من جانب الحكومات الوطنية والقطاع الخاص .

3 -عندما تنتهك القوانين واللوائح، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا رئيسيا في مساعدة المتضررين من المجتمعات المحلية وأصحاب المصالح في الوصول إلى العدالة.

4 -في عدد من الحالات، قد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا مباشرا في الإنذار المبكر، وكذلك مباشرة الوساطة في النزاعات بناء على ذلك يجب على منظمات المجتمع أن تسعى في بناء قدراتها لتحديد الصراعات الكامنة على الموارد الطبيعية.

5 -ضرورة ربط منظمات المجتمع المدني المحلية، بشبكات المنظمات الأخرى الاقليمية والعالمية.

2 -المبارات الخارجية: مبادرة الأمم المتحدة

تلعب الأمم المتحدة دورا فريدا في الوقاية من النزاعات المتعلقة بالبيئة، كما لديها الخبرة والشرعية في كل من "البيئة" و"منع نشوب الصراعات"، استخدام هذين

الحقلين من شأنه أن يعزز إلى حد كبير فعاليتها في هذا المجال، لذلك موضوع "البيئة ومنع النزاعات " والذي ينبغي أن يكونان متكاملان. كذلك ضمن الوحدات الحالية للأمم المتحدة، [27] فعلى الصعيد العالمي، شملت التدابير التنسيق المشترك بين الوكالات وبين المبادرات التعاونية الأخرى مثل مبادرة البيئة والأمن (ENVSEC)، حيث ركزت هذه المبادرات على العمل في منع قيام النزاعات ومحاولة احتوائها في مناطق محددة، وتشمل التدابير الممكنة في الجهود المشتركة في مناطق النزاع، وفي العمل كطرف ثالث بما في ذلك الوسطاء وخبراء البيئة، وتتضمن هذه المبادرات في:

- **إدارة الشؤون السياسية** (DPA): كان لها دورا مركزيا في منع النزاعات ورصدها.
- **إدارة عمليات حفظ السلام**: إن إدارة عمليات حفظ السلام كان لها الدور المهم في منع النزاعات وإدارتها، فهي تعمل على نشر قوات حفظ السلام في مناطق النزاع، لتجنب الضرر الذي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات في المستقبل. [28]
- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** (UNEP): ويعمل هذا البرنامج على جمع وتحليل البيانات البيئية، الذي يعتبر أساسيا للتعامل مع النزاعات المتصلة بالبيئة، كما تقوم بتقييم البيئة والمخاطر الأمنية من خلال البيئة ومبادرة الأمن، الذي يهدف إلى زيادة التعاون العابر للحدود في جنوب شرق أوروبا وكذلك القوقاز وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى مشروع "الدبلوماسية البيئية" الذي يسعى إلى استخدام الإدارة المشتركة للبيئة بهدف تعزيز التعاون في المناطق المعرضة للنزاعات [29].
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (UNDP): لديه خبرة في البيئة والصراع والتنمية، كما يعد برامج التنمية وإعادة الإعمار، عنصرا أساسيا لمعظم تدابير منع نشوب النزاعات، وهو ذو أهمية خاصة بالنسبة للنزاعات المتعلقة بندرة الموارد البيئية المحلية والاقليمية.

الشكل رقم 04: تدابير منع نشوب النزاعات البيئية من خلال معالجة الأنواع المختلفة من النزاعات من اعداد الباحث

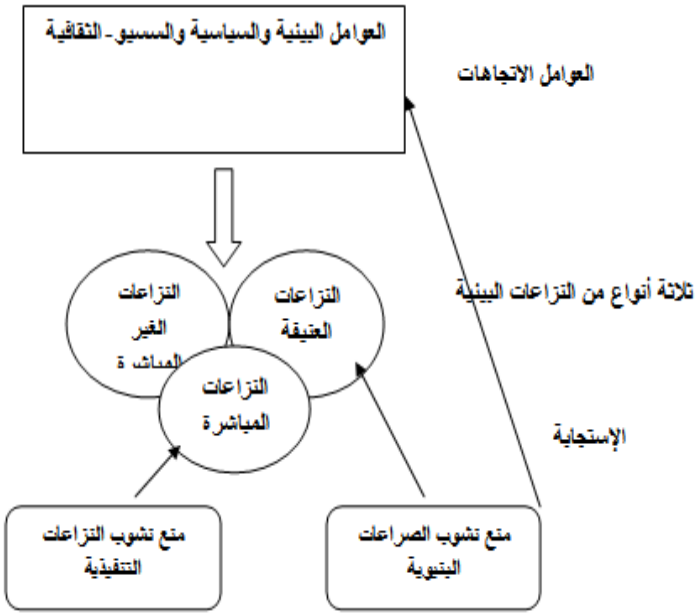

- **منظمة الأغذية والزراعة** (FAO): دور منظمة الأغذية والزراعة أساسي في قضايا الغذاء والماء وأمن الأراضي التي تتعلق بشكل من أشكال الاستخدام المباشر للنزاعات [30].
- **مبادرات مجلس الأمن** (SC): تتمثل في قرارات الأمين العام (SG)، والممثل الخاص للأمين العام، هذه الأخيرة لديها القدرة على إضفاء الشرعية على تدابير الدعم التي تسعى إلى منع النزاعات المتعلقة بالبيئة، مثل قراراتها بدعم مبادرة عملية كيمبرلي المتعلقة بالمتاجرة بموارد الماس.
- **برنامج التنمية المستدامة:** اعتمد من قبل الأمم المتحدة وهو يهدف إلى الحد من الفقر، ويعد وسيلة لوضع الدول في سكة التنمية، وبالتالي زيادة فعالية المساعدة الإنمائية في نفس الوقت، والتنمية المستدامة هي الوسيلة لفهم إستراتيجيات سبل العيش في منطقة معينة تتنافس على الموارد المحدودة، وهي تعمل إلى جانب المؤسسات

الأخرى التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات [31]، وتستخدم كذلك في مساعدة البرامج الوقاية الأخرى في منع النزاع، عن طريق ثلاثة طرق رئيسية:

أولا: تساعد الممارسين في فهم كيف يمكن للتغييرات في توافر الموارد البيئية المحدودة، بما في ذلك آثار الأخطار الطبيعية وتغير المناخ، في تأثيرها على الحياة المعيشية للفرد، وكيف يؤدي ذلك إلى المنافسة.

ثانيا: يمكن أن تساعد في تحديد الوسائل الاجتماعية، والتعامل مع الآليات والمؤسسات التي تستخدم في الاستجابة للنزاعات على الموارد الشحيحة.

ثالثا: في إطار تحسين مستوى المعيشة، يمكن أن تساعد على تحديد التدخلات المحددة واللازمة لتوسيع فرص العيش في رفاهية، والحد منقاط الضعف من تزايد ندرة الموارد [32].

شكل رقم يبين مجالات ادارة قضايا التنمية المستدامة من اعداد الباحث

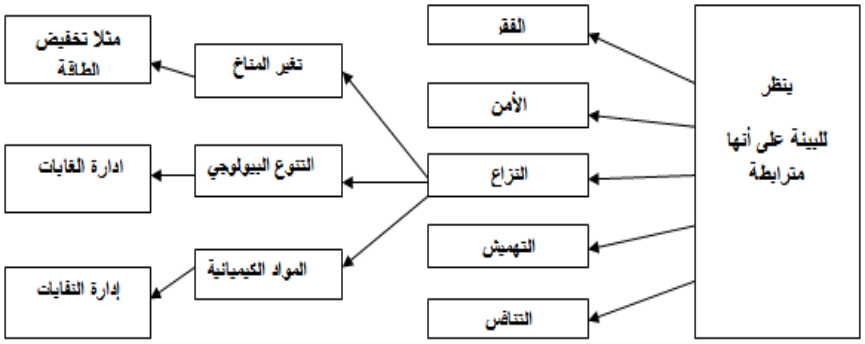

استنتاجات:

من خلال ما سبق نصل إلى ما يلي:

-المسائل البيئية يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول، المجتمعات والأفراد، فبالنسبة للدول هناك الكثير من الأقاليم المهددة بفعل الكوارث الطبيعية مما يؤدي

إلى الهجـرة البيئيـة إلى منـاطق اخـرى، ممـا يسـاهم ذلـك في إثـارة النزاعـات في المناطق المستقبلة.

-المشاكل البيئية كالتلوث البيئي أو الجوي وتدهور النسيج النياتي، هي كلها مشاكل تصنف ضمن قضايا العنف البنيوي الذي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة النزاعات في العالم.

-التزايد الكبير في نسبة السكان في العالم، من شأنه أن يزيد من استنزاف كميات كبيرة من الموارد البيئية.

- التنافس بين مختلف الدول للسيطرة علي الموارد البيئية، من شأنه أن يتسبب في نزاعات مسلحة بهدف الاستحواذ والسيطرة عليها.

الهوامش:

(1)-المقصود بـ"الأجندة 21" البرنامج الذي تديره الأمم المتحدة المرتبط بالتنمية المستدامة.

(2)-عبد الهادي محمد العشري ''نحو استراتيجية موحدة للأمن البيئي''، مجلة الأمن والحياة، عدد 172، الرياض، 1997، ص19.

(3)- T. Homer-Dixon, Environment,Scarcity and Violence , NJ: Princeton Univ. Press,1999, P41.

(4)-Gunther Baechler, '' whyEnvironmental transformation causes violence: A synthesis '', Environmental change and securityproject Report, N4, p24.

(5)- World Wide Fund for Nature, 'Living Planet Report' , World Wide Fund for Nature, Gland, 2010.

(6)-UNEP, 'Decoupling Natural Resource use and Environmental Impacts fromEconomicGrowth', UNEP, Paris, 2011.

(7)-M .Pimbert, ''Towards Food Sovereignty: ReclaimingAutonomous Food Systems'', International Institute for Environment and Development, London, 2009,P45.

(8)- T. Homer-Dixon, op-cit, p27.

(9)- UN Environmental Management Group, 'Global Drylands: A UN SystemwideApproach', UN EMG,Geneva, 2011.

(10)- Ibid.

(11)- R ,Sidaway , ResolvingEnvironmental Disputes. FromConflict to Consensus,, London,2005,P25.

(12)- R ,Sidaway , ResolvingEnvironmental Disputes. FromConflict to Consensus,, London,2005,P25.

(13)- Nils PetterGleditsch, RagnhildNordas, ''Climate Change and Conflict: The Migration Link'', CWC WorkingPaperSeries, May 2007, p162.

(14)- Ibid.

(15)- حسن برتو، ''من السودان إلى العراق ولبنان وفلسطين الآثار البيئية للحروب والنزاعات''، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 14، العدد 131، 2009، ص 18.

(16)-المرجع نفسه، ص23.

(17)-Ott, Hermann ,Climate Change: an important foreignpolicy issue. In: International Affairs, Vol. 77, No. 2,201.P 277.

(18)-Ibid.

(19)- حسنبرتو، المرجع السابق، ص19.

(20)-المكان نفسه.

(21)-Source: UNEP, '' RecommendedStrategy for ConflictResolution of Competing High Pasture Claims of Settled andNomadicCommunities in Afghanistan'', UNEP, Kabul, 2009.

(22)- U.S, Committee for Refugees and Immigrants, ''U.S. Committee for Refugees World Refugee Survey'',2000.

(23)- Ibid.

(24)- نوفل القاسم على الشهوان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد رقم4 عدد 10، ص15.

(25)- الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص94.

(26)- المرجع نفسه، ص95.

(27)-المكان نفسه.

(28)-المكان نفسه.

(29)-UNEP, ''Haiti – DominicanRepublic: Cooperation and Conflict over Natural Resources'', UNEP, Geneva,p12.

(30)- UNEP, 'Confrontation or Cooperation? EnvironmentalDiplomacy for ConflictPrevention, Conflict Management and Peacebuilding', UNEP,Geneva,p22.

(31)- UNDP, ''Conflict-RelatedDevelopmentAnalysis'',UNDP, New-York, 2003,p23.

(32)- Ibid,p49